

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير أورميلا بهولا، المقررة الخاصة المعنية
بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

150817 310717 17-11988 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

موجز

في هذا التقرير، تناقش المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، أهداف التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الرق.

وتبدأ المقررة الخاصة بإيجاز أنشطتها خلال السنة الماضية. ثم تناقش كيف يمكن اعتبار استمرار انتشار أشكال الرق المعاصرة لأسباب كثيرة عرضاً من أعراض الضعف الذي يستبد بجهود تحقيق التنمية المستدامة وتكشف الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية البنوية التي ساهمت في استمرار انتشار الرق على نطاق واسع. وتحلل بعد ذلك أهداف التنمية المستدامة وتناقش كيف أن صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدراج هدف محدد بشأن الرق يشكلان فرصة تاريخية. وتناقش أيضاً تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فضلاً عن قضايا تعبئة الموارد، وكيف تؤثر على قدرة المجتمع الدولي على زيادة الفرص المتاحة المتعلقة بجهود القضاء على الرق. وتقدم في ختام تقريرها توصيات إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة وموجز الأنشطة المضطلع بها مؤخراً
٣	ألف - المشاركة في المشاورات والمؤتمرات
٤	باء - الزيارات القطرية وزيارات المتابعة
٤	ثانياً - تسخير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل القضاء التام على جميع أشكال الرق المعاصرة
٥	ألف - أشكال الرق المعاصرة كأحد أعراض الضعف المستبد بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة
٨	باء - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية
١٤	جيم - خطة عام ٢٠٣٠ وجهود القضاء على الرق: فرصة تاريخية
١٧	دال - تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠
٢٠	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٠	ألف - تحقيق التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال الرق المعاصرة
٢٠	باء - توصيات إلى الدول الأعضاء
٢٢	جيم - توصيات إلى أصحاب المصلحة الآخرين

أولا - مقدمة وموجز الأنشطة المضطلع بها مؤخرا

١ - التقرير الحالي تقدمه أورميلا بهولا، المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣. وهذا هو تقريرها الأول الذي تقدمه إلى الجمعية العامة عقب تجديد ولايتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

ألف - المشاركة في المشاورات والمؤتمرات

٢ - منذ الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، شاركت المقررة الخاصة في طائفة واسعة من المؤتمرات والمبادرات الدولية المتصلة بمنع جميع أشكال الرق المعاصرة والقضاء عليها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حضرت اجتماعا بشأن التعاون لمكافحة أشكال الرق المعاصرة عقده رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وحضره رؤساء دول آخرون، ووكالات الأمم المتحدة وخبراء من المجتمع المدني على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وخلال الاجتماع، شددت المقررة الخاصة على الحاجة إلى أطر قانونية ومؤسسية قوية وإلى اتساق بين الصكوك القانونية والسياساتية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت أهمية إشراك قطاع الأعمال والحاجة إلى مراعاة صوت الضحايا في جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الرق.

٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شاركت المقررة الخاصة في فريق في اجتماع بشأن استرقاق الأطفال مع زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وغيره من أصحاب المصلحة، الذي عقده صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة. ويساعد الصندوق الأفراد الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية انتهاكا صارخا نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. والصندوق يوفر المساعدة الإنسانية والقانونية والمالية الحيوية المباشرة للضحايا من خلال المنح التي يقدمها إلى المنظمات غير الحكومية. وطوال فترة قيامها بولايتها خلال السنة الماضية، تعاونت المقررة الخاصة مع الصندوق الاستئماني. وهي تشكر الصندوق على دعمه المستمر لعملها، وتشجع الدول الأعضاء على دعم الأعمال التي يقوم بها.

٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت المقررة الخاصة عرضا في المناقشة المفتوحة الوزارية لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع والسخرة والرق والممارسات المماثلة الأخرى. ودعت إلى مزيد من التنسيق والقيادة لمكافحة الرق وما يتصل به من الظواهر ودعت أعضاء المجلس إلى تصديق وتنفيذ المعايير الدولية، وكذلك مناقشة الحاجة إلى تعزيز الاستجابات الإنسانية لحالات النزاع وزيادة المساءلة الوطنية والدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الرق في حالات النزاع.

٥ - وخلال السنة الماضية، كانت المقررة الخاصة على اتصال مع "تحالف ٧-٨" الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين ملتزمين بتسريع وتكثيف العمل لتحقيق الغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة، وحضرت اجتماع الإطلاق الرفيع المستوى، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واجتماعا تشاوريا بشأن عمل الأطفال والسخرة الذي عقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦ - وفي الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ستقدم المقررة الخاصة تقريرا مواضيعيا عن وصول ضحايا الرق المعاصر إلى العدالة والانتصاف^(١).

(١) انظر A/HRC/36/43.

باء - الزيارات القطرية وزيارات المتابعة

٧ - منذ العرض الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين، قامت المقررة الخاصة بزيارة قطرية إلى باراغواي بين ١٧ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧. وكان الغرض من الزيارة هو بحث أسباب وعواقب أشكال الرق المعاصرة في البلد، وتحديد الممارسات الجيدة التي اضطلعت بها الحكومة، وبحث التحديات التي تواجهها باراغواي بشأن مسألة الرق المعاصر ووضع توصيات بشأن كيفية تسريع جهود القضاء على الرق. وستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تلخص فيه وقائع هذه الزيارة.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، زارت المقررة الخاصة موريتانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وستزور النيجر في آب/أغسطس ٢٠١٧، لتنظيم حلقات عمل لتقييم تنفيذ التوصيات السابقة للمكلف بالولاية. وستتاح تقارير تلخص هذه الحلقات على موقع المقررة الخاصة على الإنترنت.

ثانيا - تسخير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل القضاء التام على جميع أشكال الرق المعاصرة

٩ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أيدت الجمعية العامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطة تنمية طموحة واسعة النطاق يجسدها ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية من أهداف التنمية. وتتضمن الأهداف الشاملة المسائل المتصلة بالفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والحد من التفاوت، وهي تسعى إلى تحقيق أهداف من بينها إنهاء الفقر، وحماية الكوكب وضمان الرخاء للجميع. وخلفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع المجتمع الدولي ثمانية أهداف في بداية الألفية تعتبر من أهم الأولويات الإنمائية.

١٠ - وتستطيع أهداف التنمية المستدامة تسريع الجهود المبذولة للقضاء التام على جميع أشكال الرق المعاصرة. وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ هدفا محددًا بشأن القضاء على الرق. وهناك الغاية ٨-٧ في إطار الهدف ٨، "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". وعلاوة على ذلك، بإضافة الأهداف والغايات المتعلقة بأسباب الرق والوصول إلى العدالة، كذلك المتعلقة بالفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والسلام، والعدل والمؤسسات القوية، تتيح خطة عام ٢٠٣٠ إمكانية توجيه العمل والموارد من أجل منع أشكال الرق المعاصرة ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة.

١١ - وترى المقررة الخاصة أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما الغاية ٨-٧، عنصر أساسي من ولايتها وهي تعزم جعل عملها في المسائل المتصلة أحد الأولويات خلال السنوات الثلاث القادمة. والغرض من هذا التقرير، الذي يستند إلى بحوث مكثبية والتواصل القطري والمواضيعي للمقررة الخاصة، هو إعطاء لمحة عامة عن موضوع التنمية المستدامة والقضاء على أشكال الرق المعاصرة، وهو خطوة أولى في الجهود المستمرة التي تبذلها المقررة في هذه المسألة.

١٢ - وستبحث المقررة الخاصة في هذا التقرير كيف يمكن تسخير الطاقات المتاحة في هذا الإطار الإنمائي الجديد لتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال الرق المعاصرة والمحددة تحديدا واسعا بأهداف جميع أشكال الرق المعاصرة للرق والممارسات الشبيهة بالرق، لا سيما تلك المحددة في الاتفاقية

الخاصة بالرق (١٩٢٦)، والاتفاقيات التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق (١٩٥٦). وتشمل هذه الممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، الرق التقليدي والسخرة، واستعباد المدنين، والفنانة، والأطفال الذين يعملون في رق أو ظروف شبيهة بالرق والعبودية المنزلية والاسترقاق الجنسي وأشكال الزواج الاستعبادي^(٢).

١٣ - ويبدأ التقرير بمناقشة كيف يمكن اعتبار استمرار انتشار أشكال الرق المعاصرة لأسباب كثيرة عرضاً من أعراض الضعف الذي يستبد بجهود تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن قصور الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بجهود القضاء على الرق. وبعد شرح مفهوم أشكال الرق المعاصرة، تناقش المقررة الخاصة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية البنيوية الرئيسية التي ساهمت في استمرار انتشار هذا الاستغلال. ويواصل التقرير بتحليل الأهداف الإنمائية المستدامة ومناقشة كيف أن صياغة خطة عام ٢٠٣٠ رغم عيوبها في بعض النواحي، وإدراج هدف محدد بشأن الرق يشكلان فرصة تاريخية من أجل تسخير الموارد والإرادة السياسية للمساعدة في إنهاء جميع أشكال الرق المعاصرة. ثم تناقش المقررة الخاصة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل "تحالف ٧-٨"، فضلاً عن قضايا تعبئة الموارد وكيف يمكن أن تؤثر على قدرة المجتمع الدولي على زيادة الفرص المتاحة المتعلقة بجهود القضاء على الرق.

١٤ - وتختتم المقررة الخاصة تقريرها بالقول إن أهداف التنمية المستدامة رغم أنها تمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بأشكال الرق المعاصرة، فإن الفرصة التاريخية التي يتيحها إدراج الغاية ٧-٨ سوف تضع ما لم تتمكن من تعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصفتها نتائج مترابطة ومتداخلة. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية معالجة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوض التنمية المستدامة وتتيح إمكانية الاستغلال الشديد، إلى جانب النهج الوطنية الشاملة الكاملة والفعالة للقضاء على أشكال الرق المعاصرة. وأخيراً، تقدم المقررة الخاصة مجموعة من التوصيات إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن التنفيذ الفعال للغاية ٧-٨ وخطة عام ٢٠٣٠ بوجه أعم.

ألف - أشكال الرق المعاصرة كأحد أعراض الضعف المستبد بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة

١٥ - تستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إدراج غاية محددة هي إنهاء "الرق المعاصر"، فضلاً عن أشكال الاستغلال الأخرى، وهي تمثل خطوة هامة إلى الأمام في إدراج الأهداف المتصلة بالقضاء على الرق في أطر التنمية. ولكن مجرد الحاجة إلى إدراجها مؤشر أيضاً إلى حقيقة أن أشكال الرق المعاصرة في عام ٢٠١٥ ما زالت تؤثر على حياة الملايين من البالغين والأطفال، على الرغم من استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتمنع القيود المنهجية، ومحدودية البيانات المتوفرة والأسئلة المطروحة بشأن كيفية تحديد أشكال الرق المعاصرة الوصول إلى فهم كامل للعدد الدقيق للناس الذين يعيشون في حالات استغلال قاسية، رغم أن إحصاءات السخرة لمنظمة العمل

(٢) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣ و www.ohchr.org/EN/Issues/Slavery/SRSlavery/Pages/SRSlaveryIndex.aspx.

الدولية عام ٢٠١٢، والتي تشمل العديد من أشكال الرق المعاصرة وتعتبر أدق قياس بديل، تبين أن ما يقدر بنحو ٢١ مليون شخص يعانون من هذا الاستغلال الفظيع^(٣).

١٦ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، كانت الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا محددة زمنيا، اتفق عليها المجتمع الدولي في مطلع الألفية وأقرتها الجمعية العامة رسميا في عام ٢٠٠٥^(٤). وتناولت الأهداف العديد من المسائل المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الجوع والفقر المدقع، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأمهات، ووفيات الأطفال والأمراض المعدية، والبيئة والشراكات من أجل تحقيق التنمية. وقد حظيت بالالتزام سياسي رفيع المستوى وقيست بمقياس عدد محدود من الأهداف الكمية. فعلى سبيل المثال، الهدف ٢، المتعلق بتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، قيس بمقياس أن يتمكن جميع الأطفال حينما كانوا، فتيانا وفتيات، من الحصول بحلول سنة ٢٠١٥ على دورة التعليم الابتدائي بالكامل. وأدت الأهداف والغايات والالتزام السياسي بها إلى تحقيق قدر كبير من تعبئة الموارد وبعضها تحقق بدرجات متفاوتة من النجاح. فعلى سبيل المثال، يقدر أن عدد السكان في العالم النامي الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم انخفض من حوالي ٥٠ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥ وازداد صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية بنسبة ٨ في المائة من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، انخفض معدل الوفيات العالمي للأطفال تحت سن ٥ سنوات من ٩٠ إلى ٤٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ وانخفضت نسبة الوفيات التنفسية بنسبة ٤٥ في المائة في جميع أنحاء العالم خلال نفس الفترة^(٥).

١٧ - وفي حين أن هذا التقدم والآراء السياسية التي تشكلت حول الأهداف الإنمائية للألفية جديدة بالثناء، فإن إطار الأهداف الإنمائية للألفية أصيب بعدد كبير من الإخفاقات ويعاني من مواطن ضعف بالنسبة إلى قدرته على دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الرق. فأولا وقبل كل شيء، لم يشر الإطار إلى أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك الأشكال التي تؤثر على الأطفال، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولما كان إغفال ذكر أشكال الرق المعاصرة وما يتصل بها من أشكال الاستغلال بوصفها سببا ونتيجة لتخلف التنمية يمثل عيبا خطيرا، مما أسفر عن استبعاد ذكر القضاء على الرق في كثير من الأحيان من برامج التنمية الرئيسية^(٦).

١٨ - ورغم استبعاد ذكر أشكال الرق المعاصرة صراحة من الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها لا تزال لديها القدرة على معالجة هذه الظواهر. وقد تناولت الأهداف الكثير من المسائل ذات الصلة بأسباب وعواقب أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك الفقر المدقع، وعدم المساواة بين الجنسين، والتعليم،

(٣) مكتب العمل الدولي، برنامج العمل الخاص لمكافحة السخرة، *ILO Global Estimate of Forced Labour: Results and methodology* (جنيف، ٢٠١٢). متاح على العنوان التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_182004.pdf.

(٤) *Claiming the Millennium Development Goals: A Human Rights Approach* (United Nations publication, Sales No. E.08.XIV.6).

(٥) United Nations, "The Millennium Development Goals report 2015: summary", 2015. متاح على العنوان التالي: www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20Summary%20web_english.pdf.

(٦) Aidan McQuade, "We can't ignore slavery in the bid to lift millions out of poverty", *Guardian*, 3 April 2013. متاح على العنوان التالي: www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2013/apr/03/we-cannot-ignore-slavery-poverty.

والشراكات العالمية من أجل التنمية. بيد أن نقاط الضعف الأوسع كان لها أثر خطير. وكما قال العديد من أصحاب المصلحة في انتقاداتهم فإن أبعاد حقوق الإنسان استبعدت إلى حد كبير من وضع وتنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية^(٧). وكان للأهداف تركيز ضيق فيما يتعلق بالتنمية، التي استبعدت دور الحقوق المدنية والسياسية في تحقيق التنمية، ووسمت بأنها أهداف تكنوقراطية لرصد وقياس التنفيذ. ولم تأخذ الأهداف والغايات في الحسبان حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين عن طريق قياس المساواة أو الإنصاف للنتائج الإنمائية أو تحديد التقدم المحرز في ضوء واجبات الدولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الواقع، فإن الغايات المرتبطة بأهداف معينة، مثل خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، شجعت استهداف الأقرب إلى العتبة اللازمة للوصول إلى النسبة المستهدفة بدلا من الوصول إلى أشد الناس احتياجا وضمان إعمال حقوق جميع المواطنين. وإن ضحايا أشكال الرق المعاصرة هم دائما من بين الفئات الأكثر عرضة للأذى في المجتمع ويواجهون أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز على أساس أمور منها نوع الجنس والسن والفقر، واعتبارهم طبقة من الطبقات الدنيا ومن سلالة الرقيق والمنتسبين إلى مجتمعات الشعوب الأصلية. وهذا الضعف وحقيقة أن هؤلاء الناس كثيرا ما كانوا يستبعدون من قطف ثمار نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية أدى إلى الحد من قدرة الإطار الإنمائي السائد على معالجة الأسباب والعواقب الجذرية لأشكال الرق المعاصرة.

١٩ - وعلاوة على ذلك، هناك تساؤلات بشأن مدى قدرة الأهداف الإنمائية للألفية على تشجيع تحقيق نتائج إنمائية عالية الجودة يمكن أن تسهم في معالجة أسباب وعواقب أشكال الرق المعاصرة. فالغايات المرتبطة بالأهداف تميل إلى قياس كم النتائج بطريقة أحادية الأبعاد وأن تركز على تخفيضات مطلقة في القياسات المختارة مع التركيز المحدود جدا على النوعية والتأثير المقابلين. فعلى سبيل المثال، بينما ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي زيادة كبيرة في إطار الأهداف، وعادة ما تعتبر قصة نجاح رئيسية، فإن ثمة تقارير عن أطفال في البلدان التي أحرزت تقدما في هذا المجال يكملون التعليم الابتدائي وهم أميون من الناحية العملية وبالتالي لا يزالون محرومين من حقهم في التعليم. وهذا يتعارض مع الشرط المنصوص عليه بموجب التزامات الدول بحقوق الإنسان في توفير تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز الضيق للأهداف لا يعالج على نحو واف التحول الهيكلي والبنوي للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي نناقشها أدناه، والذي يقوض التنمية البشرية المستدامة ويمكن أشكال الرق المعاصرة من الاستمرار بلا هوادة.

٢٠ - وفي حين أنه من الصعب الحديث بثقة عن تأثير إقصاء الشواغل المتعلقة بالرق والشواغل الأعم المتعلقة بحقوق الإنسان على عدد ضحايا أشكال الرق المعاصرة، فإن البيانات المتاحة لا تعطينا صورة إيجابية عن التقدم المحرز خلال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٥، نشرت منظمة العمل الدولية أرقامها الأولى عن أعمال السخرة في العالم، وقدرت، كحد أدنى، أن ١٢,٣ مليون نسمة كانوا يعملون سخرة في أي وقت من الأوقات في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١٢،

(٧) *Claiming the Millennium Development Goals* (United Nations publication)

(٨) Elaine Unterhalter, "Education targets, indicators and a post-2015 development agenda: education for all, the MDGs, and human development", working paper series (May 2013); and United Nations, "Who will be accountable? Human rights and the post-2015 development agenda", HR/PUB/13/1 (New York and Geneva, 2013)

عندما نشرت منظمة العمل الدولية تقديرات جديدة، بلغ الرقم ٢١ مليون نسمة. وبالنظر إلى أهمية الاختلافات المنهجية في التقديرين المذكورين، لا يمكن مقارنة الرقمين. بيد أن الأرقام لا تترك مجالاً كبيراً للشك في أن أعداداً كبيرة من الناس كانوا ضحايا أشكال الرق المعاصرة في الفترة التي كرس فيها الكثير من الموارد والجهود لتنفيذ الأهداف. وأحدث البيانات التي نشرتها المنظمة تتضمن أيضاً ٥,٥ ملايين طفل يعتقد أنهم يعيشون في حالات الرق، وهذا يماثل مؤشراً مدرجاً في أرقام عام ٢٠٠٥، مما يسلب الضوء على فشل الأهداف في الحد من أشكال الرق المعاصرة بين الضحايا الأكثر عرضة للأذى^(٩).

٢١ - والطريقة التي طورت بها الأهداف الإنمائية للألفية وحددت تصوراتها تشكل أيضاً فرصة ضائعة لإقامة صلات بالغة الأهمية في المناقشات المعيارية بشأن الرق، وحقوق الإنسان والاتجاهات المنظومية الاجتماعية والاقتصادية. وكان للأهداف تأثير عميق على الخطاب الإنمائي وحقيقة أنها لم تتضمن مناقشة لأشكال الرق المعاصرة كان يعني أن المناقشات ذات الصلة بهذا الموضوع لم تعالج أوجه الترابط الهامة بين الظاهرة وأسباب وعواقب تخلف التنمية.

باء - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية

٢٢ - إن اعتبار استمرار انتشار الرق أحد أعراض ضعف الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة يتيح لنا تجاوز منظور عرضة الفرد لأشكال الرق المعاصرة والاستجابات الحكومية لهذه الظاهرة وأن ندرس الاتجاهات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في الطريقة التي تمكن من خلالها هذا الاستغلال الواسع النطاق من الازدهار. ودراسة الاتجاهات تساعدنا على فهم أسباب استمرار هذه الآفة دون هوادة على الرغم من إنشاء العديد من البلدان أطراً قانونية قوية تحظر أشكال الرق المعاصرة وتدابير أخرى للقضاء على هذه الظاهرة. وهناك عدد من هذه الاتجاهات الرئيسية، شديد الترابط ويعزز بعضها بعضاً، والتي سيجري تحليلها أدناه.

العولمة

٢٣ - يمكن وصف الزمن الذي وضعت فيه الأهداف الإنمائية للألفية ونفذت بأنه فترة برز فيها تيار العولمة بروزاً كبيراً. وفي حين لا يوجد تعريف متفق عليه للعولمة، فإنه يميل إلى الإشارة إلى عمليات التكامل المعقدة لرؤوس الأموال وأسواق العمل العالمية بسبب التقدم التكنولوجي^(١٠). وهذا التكامل ليس بطبيعته ظاهرة ضارة ويمكنه، إذا أحسنت إدارته، أن يسرع الجهود الرامية إلى القضاء على أشكال الرق المعاصرة، والعتور، على سبيل المثال، عن الضحايا من خلال التقدم التكنولوجي، وزيادة تدفق المعلومات أو التخفيف من عوامل الخطر المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة عن طريق قنوات الهجرة العالمية المنظمة. بيد أن تجربة العولمة تأثرت بعمق بالأفكار الليبرالية الجديدة عن الاقتصاد السياسي، وهذه الأفكار ترى أن الأسواق غير المقيدة بالرقابة والمراقبة الحكومية سوف تشجع النمو الاقتصادي وتكوين الثروة، وهذان بدورهما سيحققان فوائد اقتصادية تعم جميع أفراد المجتمع. وهذا المبدأ الضيق عن التنمية

(٩) ILO, *ILO Global Estimate of Forced Labour*.

(١٠) World Trade Organization, *World Trade Report 2008: Trade in a Globalized World*, "Globalization and Trade" p. 15 Available from www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report08_e.pdf

الاقتصادية في السوق الحرة يؤيد الحد من تنظيم الأسواق، ويدعم تحرير التجارة والاستثمار، وخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.

٢٤ - وهذا الشكل من العولمة، الذي يتسم بالتقييد بمبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة وعدم مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، قام بدور كبير في السماح بتفشي الاستغلال على نطاق واسع، بما في ذلك أشكال الرق المعاصرة، لا سيما من خلال تشجيع الطلب على السلع والخدمات المنخفضة التكلفة وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، وسمح كذلك للشركات بتيسير الوصول إلى الأسواق الجديدة والمصادر الجديدة للعمل، وهذا بدوره قد زاد الطلب على اليد العاملة الرخيصة، إلى جانب الأطر التنظيمية الضعيفة. والسباق إلى القاع بحثا عن أرخص الأيدي العاملة يمكن أن يؤدي إلى أن تصبح أشكال الرق المعاصرة أسلوبا للشركات، عن علم أو عن غير علم، لاكتساب ميزة تنافسية نظرا للانخفاض الشديد لأجور الأيدي العاملة^(١١). وهذه الميزة التنافسية تخلق بدورها حوافز اقتصادية سلبية قوية تعرقل مسيرة القضاء على أشكال الرق المعاصرة ذات الصلة بهذا الأمر. وتكاليف السفر الرخيصة والتطورات التكنولوجية التي صاحبت العولمة، مثل تكنولوجيا الهواتف المحمولة وتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت، ساعدت في بعض الحالات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في العثور على ضحايا والاتجار بهم في حالات الرق.

٢٥ - وتدل البيانات عن أسعار شراء الأرقاء من عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى عام ٢٠٠٤ على أن العولمة خفضت الحواجز أمام أشكال الرق المعاصرة وشجعت عليها. وأظهر التحليل وجود انخفاض مطرد في أسعار الرقيق بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اتسمت تلك الفترة بالعولمة، وانخفضت الأسعار إلى أدنى مستوى لها في التاريخ في السنوات الأخيرة التي جرى تحليلها^(١٢). وفضلا عن استرقاق، فإن تخفيض الثمن الاقتصادي الذي يدفعه النخاس لاسترقاق شخص يمكن أن يزيد أيضا مستوى الاستغلال اللاحق وانتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها الضحية. وإن كانت تكلفة استبدال رقيق هي تكلفة زهيدة، فإن الضحايا سيحترون سلعة منخفضة القيمة يمكن التخلص منها ولن يكون هناك حافز اقتصادي لمراعاة احتياجاتهم مراعاة كافية.

٢٦ - والتخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية في العديد من البلدان، وخصخصة المنافع العامة التي اتسمت بها العولمة أعاققت أيضا قدرة الدول على معالجة أسباب وعواقب الرق عن طريق توفير الخدمات التي يمكن أن تمنع مثل هذا الاستغلال، بما في ذلك التعليم والخدمات الاجتماعية، وكذلك تقديم المساعدة الملائمة لمن تبين أنهم من الضحايا.

الفقر

٢٧ - يخلق الفقر ضعفا شديدا يعرض الفقراء لتأثير أشكال الرق المعاصرة. وهناك علاقة واضحة بين أفقر البلدان والبلدان التي يرتفع فيها معدل انتشار الرق إلى أعلى مستوى. والعامل الوحيد الذي يضعف هذا الارتباط هو أن الضحايا من البلدان ذات الدخل المنخفض الذين يعانون من الفقر المدقع يمكن

(١١) Oxfam International, "An economy for the 99%", Oxfam briefing paper (January 2017)

(١٢) Kevin Bales, *Ending Slavery: How We Free Today's Slaves* (Berkeley and Los Angeles, University of California Press, 2007). p. 15

الاجتار بهم كرقيق في البلدان الأكثر تقدماً^(١٣). ورغم أن الفقر المدقع انخفض انخفاضاً كبيراً بفضل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لم تتمتع به المناطق والبلدان والجماعات داخل المجتمعات المختلفة على قدم المساواة. وهذا يعني أنه كثيراً ما استبعد الأشخاص الأكثر عرضة للأذى من الحصول على المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر، بمن فيهم الذين يعيشون في المناطق الريفية المعزولة والأطفال والنساء والمجتمعات الأصلية. وهذا يحرمهم من الحصول على وسائل موثوقة لتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والخدمات الطبية والملابس.

٢٨ - واليأس الناجم عن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية يمكن أن يجعل الناس معرضين بشدة لأشكال الرق المعاصرة. فهم أكثر عرضة لقبول عروض العمل التي تؤدي إلى حالات استعباد المدين أو غيرها من أشكال السخرة والعبودية المنزلية. وكما أبرزت المقررة الخاصة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦، فإن العمال المستعبدين كثيراً ما يعيشون، وفق التقارير، في حالات فقر تستمر عبر أجيال. وغالبية هؤلاء واقعون أسرى عبودية الدين لأن الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها الحصول على القروض اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية أو مواجهة ظروف الحياة القاسية هي بأخذ أموال مقيمة بشروط عمل استغلالي عميقة من أرباب العمل أو وكالات التوظيف^(١٤). ويمكن أن يخلق الفقر أيضاً ضعفاً يعرض الفقراء لأشكال أخرى من الرق المعاصر. فالاحتمال أكبر في أن تسمح الأسر التي تعاني من الفقر المدقع لأطفالها أو تجبرهم على قبول أسوأ أشكال عمل الأطفال و/أو إكراه وإجبار الفتيات على قبول حالات السخرة والزواج الاستعبادي بغية الحصول على مهر. فعلى سبيل المثال، عندما زارت المقررة الخاصة النيجر، البلد الذي يسجل أعلى نسبة زواج أطفال في العالم، أشارت إلى أن هذه الظاهرة أعلى بين الفتيات اللاتي هن أقل تعليماً، وأشد فقراً ويعشن في المناطق الريفية^(١٥). كما وجدت المقررة الخاصة أثناء عدد من زياراتها القطرية، بما في ذلك إلى السلفادور وغانا والنيجر، أن الفقر هو السبب الجذري لأسوأ أشكال عمل الأطفال^(١٦).

زيادة التفاوت على الصعيد العالمي

٢٩ - بلغ التفاوت العالمي مستويات مذهلة. وفي عام ٢٠١٥، قدر أن أغنى ١ في المائة من سكان العالم يملكون ٥٠ في المائة من الثروة العالمية^(١٧). وجسد تقرير قدمته منظمة أوكسفام الدولية شدة التفاوت العالمي بالإشارة إلى أن أحد كبار مديري الشركات في شركة تتاجر في بورصة لندن يكسب ما يعادل الأجور السنوية لعشرة آلاف عامل يعملون في مصانع الملابس في بنغلاديش^(١٨).

٣٠ - وهذا التفاوت العميق والبنوي يبين أن التصميم البنوي لاقتصاداتنا المتأثرة بالعمولة الليبرالية الجديدة، لا يسمح بتقاسم منافع النمو الاقتصادي بين الناس داخل المجتمعات. وتؤثر اللامساواة أيضاً على طريقة انتفاع الجهات الفاعلة في سلاسل القيم والإمداد للمنتجات والخدمات، ونشهد زيادة في

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) انظر A/HRC/33/46.

(١٥) انظر A/HRC/30/35/Add.1.

(١٦) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً A/HRC/33/46/Add.1.

(١٧) Markus Stierli and others, "Global wealth report 2015" (Zurich, Credit Suisse, 2015).

(١٨) Oxfam International, "An economy for the 99%".

عدد المتريعين في القمة الذين يأخذون أكبر حصة من الأرباح. وتبين بحوث منظمة أوكسفام الدولية المذكورة أعلاه كيف حصل مزارعو الكاكاو، في الثمانينات، على ١٨ في المائة من قيمة لوح الشوكولاتة، بينما يحصلون اليوم على ٦ في المائة فقط^(١٩). وفي حين أن التفاوت سائدٌ في كل مكان، تشير البيانات إلى أن التفاوت في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يمكن أن تكون أشد حدة منه في البلدان المرتفعة الدخل^(٢٠).

٣١ - وهذا النوع من التفاوت الجامح يدور في حلقة مفرغة، إذ إن الأثرياء أقدر من أفراد المجتمع الآخرين على الحصول على فرص استثمار وزيادة ثرواتهم. وهذه النخب قادرة أيضا على استغلال عمليات سن القوانين ووضع السياسات لخدمة مصالحها الخاصة، مما يزيد في ترسيخ امتيازاتها في النظم الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه يخلق هياكل تحد من الحراك الاجتماعي الذي يرتقي بالناس الذين هم في الطبقات الدنيا. وهذه العملية التي تقوم بها النخبة لتسخير آليات الدولة لخدمة لمصالحها الخاصة يمكن أن تكون عملية سافرة للغاية في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد.

٣٢ - ويسهم التفاوت تحديدا في استمرار وجود أشكال الرق المعاصرة على نطاق واسع. واللامساواة تخلق عقبات كبيرة أمام أكثر الفئات ضعفا داخل المجتمع وتمنع أفرادها من إيجاد سبل للخلاص من الأوضاع الاستغلالية العميقة التي لا يجدون فيها من يحميهم. وهذه الهياكل تقوض أيضا المساواة في النتائج الإنمائية، مما يقوض إلى حد كبير الجهود الرامية إلى منع أشكال الرق المعاصرة بمعالجة أسبابها الجذرية، مثل الفقر وانعدام التعليم، وتفشي الأمية والافتقار إلى فرص العمل اللائق. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فرص تسجيل الأطفال الأشد فقرا في التعليم الابتدائي في البلدان النامية أقل بمعدل أربع مرات من أغنى الأطفال^(٢١). وهذا الاستقطاب للنتائج يعني أن معظم الفئات الفقيرة والضعيفة ستجد صعوبة في الوصول إلى الخدمات والدعم الذي يمكن أن يساعدها على تجنب حالات الرق أو النجاة منها. وعلاوة على ذلك، هناك ارتباط قوي بين البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد والبلدان التي يرتفع فيها معدل انتشار الرق إلى أعلى مستوى^(٢٢). فهذا الفساد يتيح للنخاسين التواطؤ مع المسؤولين الحكوميين وقوات الشرطة للتهرب من القوانين التي تحمي حقوق الضحايا.

٣٣ - كما ثبت أن انعدام المساواة في العالم يشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الاجتماعي وتنازع المؤسسات ومن بينها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي^(٢٣). ويؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والنزاع إلى خلق الظروف التي تعرض الناس إلى أشكال محددة من الرق وما يتصل به من استغلال، كما دلت المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة عندما قامت بزيارات لتقصي الحقائق إلى بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، عندما زارت السلفادور البلد الذي يمر بفترة عصيبة من عدم الاستقرار الاجتماعي، تلقت معلومات عن كيفية تعرض النساء والبنات والصبيات لممارسات شبيهة بممارسات الرق في حالات

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality* (Washington, D.C., 2016).

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) Bales, *Ending Slavery: How We Free Today's Slaves*

(٢٣) World Economic Forum, *Global Risks 2012*, 7th ed. (Geneva, 2012); Oxfam International, "An economy for the 99%"

أعمال العنف التي تقوم بها عصابات محلية، مثل العنف الجنسي والتجنيد القسري في أنشطة العصابات والشبكات الإجرامية^(٢٤). وعندما زارت نيجيريا، تلقت معلومات عن الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات على أيدي جماعة بوكو حرام خلال فترة النزاع الداخلي الذي تناقشه في الفقرة ٣٩ أدناه^(٢٥).

انعدام العمل اللائق

٣٤ - وفقا لمنظمة العمل الدولية، يوفر العمل اللائق فرص عمل منتجة ويوفر الإنصاف في الإيرادات والأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، وتحسين آفاق التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي، والحرية للناس في التعبير عن شواغلهم والتنظيم والمشاركة في القرارات التي تمس حياتهم والمساواة في الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال. والعمل اللائق يمثل حماية قوية من أشكال الرق المعاصرة، ويمكنه التخفيف من حدة الفقر وتوفير الأمن للناس، مما يتيح لهم تلبية احتياجات أساسية أخرى. والعمل اللائق أيضا يخلق الظروف التي تمكن العمال من تشكيل نقابات وحماية أنفسهم والآخرين من أشكال الرق المعاصرة والإساءات الأخرى لحقوق الإنسان.

٣٥ - وقد أظهرت البيانات العالمية جوانب عجز كبيرة ومستمرة في العمل اللائق، مما أسفر عن ارتفاع البطالة وارتفاع شاحق في مستويات العمل غير المستقر. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، سيصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٠١,١ مليون شخص في عام ٢٠١٧^(٢٦). ومع المتوقع أن يرتفع هذه العدد في عام ٢٠١٨. وبينما يتوقع أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل معتدل، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يدخلون القوة العاملة بسرعة أكبر، مما سيترك ٢,٧ مليون عاطل عن العمل^(٢٧). ويتعرض العاملون في أشكال العمالة غير المأمونة عادة إلى درجات عالية من عدم الاستقرار، نظرا إلى محدودية الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة والتي تميل إلى أن تكون أكثر شيوعا بين العاملين بأجر والعاملين بمرتب. ونشرت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧ أرقاما تقدر أن ١,٤ بليون شخص يعملون في أشكال غير مستقرة من العمالة؛ ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بمعدل ١١ مليون نسمة سنويا في السنوات المقبلة^(٢٨). وللعمالة غير المستقرة تأثير على العمال في البلدان النامية وأهم ما في ذلك أنها تؤثر على أربعة عمال من أصل خمسة^(٢٩).

٣٦ - وتسبب هذا النقص الفاضح في فرص العمل اللائق اتجاهات رئيسية. فالتكامل العالمي المتزايد تسبب في إعادة هيكلة كبيرة لأسواق العمل الوطنية لأن الحكومات استجابت لاحتياجات المستثمرين الأجانب بدلا من تأمين الضرورات الوطنية المرتبطة بحقوق العمل وحقوق الإنسان لجميع المواطنين. وتشمل الاتجاهات الحديثة الأخرى الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ فأدت

(٢٤) انظر A/HRC/33/46/Add.1.

(٢٥) انظر A/HRC/32/32/Add.2.

(٢٦) ILO, *World Employment Social Outlook: Trends 2017* (Geneva, 2017).

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

إلى انخفاض فرص العمل، والتردي المطرد للحرية النقابية والتفاوض الجماعي وشن هجمات عليهما، وإضعاف تنظيم سوق العمل وزيادة التنافس على فرص العمل اللائق نتيجة لنمو القوة العاملة^(٣٠).

ضعف أنظمة العمل

٣٧ - أسوة بما ورد أعلاه، تميزت العولمة بالتزام بالنظريات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى إلغاء سيطرة الحكومة على الأسواق الاقتصادية بغية تيسير النمو بصفته المعيار الرئيسي للنجاح الاقتصادي. وأدى هذا إلى إلغاء قدر كبير من الضوابط التنظيمية في مختلف البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة سوق العمل. وتزايد الطابع المتكامل للاقتصاد العالمي يعني أن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع نقل العمليات إلى الخارج حسب جاذبية الإطار التنظيمي فيما يتعلق بتحقيق أقصى قدر من الأرباح^(٣١). وغالبا ما تسعى البلدان، وبخاصة البلدان المنخفضة الدخل، إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لتيسير النمو، الذي يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النجاح الاقتصادي في المذاهب الاقتصادية الليبرالية. وهذا يمكن أن يخلق سباقا نحو القاع عندما تندفع البلدان بتهور لإلغاء الأنظمة لتوفير أكثر الظروف اجتذابا للاستثمار. وهذا يضع الشركات في موقف تفاوضي قوي تستطيع منه أن تشجع إلغاء الأنظمة، بما في ذلك القوانين الناظمة لسوق العمل قبل الاستثمار في البلدان الأخرى. وانعدام القوانين المنظمة لسوق العمل يجرّد العمال من حقوقهم العمالية، مما يجعلهم أكثر عرضة لأشكال الرق المعاصرة. وضعف حماية سوق العمل ضمن الأطر القانونية للبلدان، والذي غالبا ما يرافقه تفتيش محدود لسوق العمل، يقوض أيضا قدرة المسؤولين الحكوميين على كشف حالات الرق واتخاذ الإجراءات المناسبة.

انعدام المساواة بين الجنسين

٣٨ - إن أسباب وعواقب الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الوارد بيانها أعلاه ليست محايدة جنسانيا. والتمييز والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بنويان وعميقان ويتجلبان بطرق مختلفة. ويمكن أن يكون للفقر تأثير غير متناسب على النساء والفتيات وهن يواجهن ضغوطا متضاربة للقيام بأعمال منزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تستغرق وقتا طويلا فضلا عن المساهمة في دخل الأسرة. وفي حين أن قدرة الدولة على توفير الحماية الاجتماعية قد انخفضت انخفاضا كبيرا، أصبحت الاقتصادات أكثر اعتمادا على العمل الذي تقوم به المرأة كمقدمة للرعاية لتحافظ على ميزة تنافسية، لكنها لا توفر أي مكافأة اقتصادية مقابلها. وهذا يجعل المرأة أكثر عرضة للفقر^(٣٢). ومن مظاهر هذا الإقصاء والتمييز الاقتصادي هو أن خروج الفتيات من المدرسة بات أكثر احتمالا من الفتيان. فاحتمال استبعاد الفتيات من التعليم الابتدائي أكبر من احتمال استبعاد الفتيان بنسبة مرة ونصف^(٣٣). وعدم

International Trade Union Confederation, "The 2017 ITUC global rights index: the world's worst countries (٣٠) for workers", 2017; ILO, *World Employment Social Outlook*

Tessa Khan, *Delivering Development Justice? Financing the 2030 Agenda for Sustainable Development*, (٣١) .Discussion Paper, No. 10 (New York, UN-Women, 2016)

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) انظر <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/reducing-global-poverty-through-universal-primary-secondary-education.pdf>

الحصول على فرص العمل اللائق هو سبيل آخر لتعرض المرأة للآثار السلبية للحقائق الاجتماعية والاقتصادية العالمية التي تمكن الاستغلال النيوي للأشخاص على نطاق مذهل. ومشاركة النساء في سوق العمل أقل بكثير من مشاركة الرجل في العديد من البلدان؛ وحسب البنك الدولي متوسطاً عالمياً نسبته ٥٠ في المائة لمشاركة الإناث في عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٧٧ في المائة للرجال^(٣٤). والنساء اللاتي يشاركن في القوة العاملة غالباً ما يقبضن مبلغاً أقل من المبلغ الذي يقبضه الرجل مقابل العمل ذاته، وهن أكثر عرضة للتحرش والتمييز القائم على العمل، والاحتمال أكبر في أن يكنّ في أوضاع عمل غير مستقرة ونسبتهم كبيرة في الأعمال الكتابية والخدمية^(٣٥).

٣٩ - والآثار السلبية لهذه الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة تسهم مساهمة كبيرة في زيادة تعرضها لأشكال الرق المعاصرة. ونسبة تمثيل النساء كبيرة في صفوف الـ ٢١ مليون شخص المستعبدين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، ويمثلن حوالي ٥٥ في المائة من الضحايا^(٣٦). وقد شهدت المقررة الخاص ضعف النساء والفتيات عندما قامت بزيارات قطرية، حتى عندما يختلف سياق وطرائق أشكال الرق المعاصرة اختلافاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، عندما زارت شمال شرق نيجيريا في شباط/فبراير ٢٠١٦ مع المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، استمعت مباشرة من الأطفال الذين تم الاتجار بهم واسترقاقهم وأرغمتهم جماعة بوكو حرام على أن يكونوا أرقاء للخدمة في المنازل وللجنس. وكثير من الفتيات أنجن أطفالاً بعد إجبارهن على الزواج من محتطفيهن، ولكنهن منبوذات بشبهة التطرف ويتعرض أطفالهن للاحتقار لكون "دمائهم فاسدة"^(٣٧). وفي نيسان/أبريل عام ٢٠١٦، عندما زارت السلفادور، تلقت معلومات عن نساء وفتيات استعبدتن عصابات، وهددتن بالعنف الشديد لحملهن على الانصياع لأشكال بشعة من الاستغلال الجنسي وعن عاملات منزليات، كن يقمن بأعمال تطريز لصالح شركات في ظروف قاسية لإنتاج حصص وتحقيق أهداف حتى يقبضن أجورهن^(٣٨). وبالإضافة إلى ذلك، عندما زارت النيجر، تلقت معلومات عن نساء وفتيات هن غالباً من سلالة الرقيق، كن يجبرن على القيام بأعمال سخرة والزواج الاستعبادي بناء على ما يدعى الزواج من امرأة خامسة^(٣٩).

جيم - خطة عام ٢٠٣٠ وجهود القضاء على الرق: فرصة تاريخية

٤٠ - جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتيح فرصة للمجتمع الدولي للتصدي لهذه الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الجهود الإنمائية للتصدي لأشكال الرق المعاصرة وأسبابه وعواقبه. وتتجاوز خطة عام ٢٠٣٠ الأهداف الإنمائية للألفية، سواء فيما يتعلق بأشكال الرق المعاصرة والاحترام الأعم لمبادئ وأطر حقوق الإنسان. ونظراً لمدى قدرة الأهداف على التأثير في الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة وتعبئة الموارد، فإن لهذه التطورات إمكانات كبيرة. وفي هذا الصدد فإن خطة

(٣٤) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2016*

(٣٥) ILO, *World Employment Social Outlook*؛ انظر أيضاً E/CN.6/2017/3.

(٣٦) ILO, *World Employment Social Outlook*

(٣٧) انظر A/HRC/32/32/Add.2

(٣٨) انظر A/HRC/33/46/Add.1

(٣٩) انظر A/HRC/30/35/Add.1

عام ٢٠٣٠ تمثل فرصة تاريخية يجب على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والأوساط التجارية والجهات المعنية الأخرى أن تسعى إلى استغلالها إلى أقصى حد.

٤١ - والطريقة الأولى التي يمكن لخطة عام ٢٠٣٠ أن تحسن فيها أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لأشكال الرق المعاصرة هو إدماجها في الغاية ٨-٧ التي تدعو إلى "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام ٢٠٢٥". وقضية أشكال الرق المعاصرة لا تمثل أولوية في بداية عملية الثلاث سنوات الاستشارية التي سبقت اعتماد الأهداف، وكما ذكرنا أعلاه، فإنها لم تدرج في الأهداف الإنمائية للألفية. وإدراجها كغاية محددة جاء بعد جهود الدعوة المتواصلة التي قام بها عدد من الجهات الفاعلة في عام ٢٠٠٧. وتشيد المقررة الخاصة بهذه الجهود وباستجابة العملية الاستشارية في هذا الصدد. والإدراج التاريخي لهذه الغاية المحددة يمكن أن يضمن تعبئة الموارد لتعزيز جهود القضاء على الرق وتطوير روابط معيارية بين الحوارات السياسية بشأن أشكال الرق المعاصرة والتنمية.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، لما كانت خطة عام ٢٠٣٠ تستند صراحة إلى معايير حقوق الإنسان وتحديد مسؤوليات الدول باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لذا فإن هذا سيزيد من قدرة الإطار الإنمائي السائدة على التصدي لأسباب وعواقب أشكال الرق المعاصرة. وقد اعتمدت خطة عام ٢٠٣٠ بموجب قرار الجمعية العامة، ١/٧٠، وجاء في الفقرة ١٠ من القرار ما يلي:

"يسترشد في الخطة الجديدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي. وترتكز الخطة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتحتدي الخطة بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية".

٤٣ - وتؤكد الفقرة ١٨ أن الخطة "سوف تنفذ على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي". وجاء في ديباجة القرار أن خطة عام ٢٠٣٠ تهدف إلى "إعمال حقوق الإنسان لجميع الناس" وتشدد الفقرة ١٩ على "أن جميع الدول مسؤولة... عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر".

٤٤ - وتعكس محتويات الأهداف والغايات أيضا التزاما أقوى بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان المبينة في خطة عام ٢٠٣٠. وعدد القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الأهداف والغايات أكبر بكثير وأقل انتقائية، على سبيل المثال، إدراج العديد من مسائل الحقوق المدنية والسياسية في الهدف ١٦ بشأن المجتمعات السلمية والشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، تعكس الغايات بشكل أو ثقل معايير حقوق الإنسان المناظرة. فعلى سبيل المثال، خلافا للمعيار الضيق للأهداف الإنمائية للألفية بشأن التعليم، الذي بحثناه في الفقرة ١٩ أعلاه، فإن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن التعليم الجيد، يقاس باستخدام الأهداف والمؤشرات التي تتناول المسائل المتصلة بتوافره وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه ومدى جودته.

٤٥ - وتستند خطة عام ٢٠٣٠ أيضا إلى إطار الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بقدرتها على الإسهام من خلال الالتزام القوي بمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز، على النحو المبين في الالتزام العام بـ "عدم ترك أحد وراء الركب"، وكذلك في مضمون الأهداف، مع إدراج الهدف ٥، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف ١٠، بشأن الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتعكس أهداف التنمية المستدامة أيضا قواعد ومبادئ حقوق الإنسان من حيث أنها غير قابلة للتجزئة ومترابطة بموجب القرار ١/٧٠. وينص القرار أيضا على حماية الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والفتيات والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنون وأفراد الشعوب الأصلية واللاجئون والمشردون داخليا.

٤٦ - وبوسع هذه التطورات أيضا، في ما يتعلق بالقدرة العامة لإطار أهداف التنمية المستدامة على الإسهام في الأعمال العالمي لحقوق الإنسان، أن تعزز الجهود الرامية إلى القضاء على أشكال الرق المعاصرة. ووضع الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتعليم بطريقة مراعية لحقوق الإنسان يزيد من قدرتها على الحد بصورة كبيرة من التعرض لأشكال الرق المعاصرة. كما أن إدراج الغايات المتعلقة بالوصول إلى العدالة في إطار الهدف ١٦، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية يتيح أيضا إمكانية أن يسهم تنفيذ الأهداف في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وكما ورد في التقرير المواضيعي الذي قدمته المقررة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين، فإن الوصول إلى العدالة والانتصاف لضحايا أشكال الرق المعاصرة عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة. فالوصول الفعال إلى العدالة والانتصاف يساعد عملية إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، ويمنع تكرار الإيذاء ويمكن أن يخلق حوافز سلبية تحول دون وقوع انتهاكات في المستقبل من قبل الذين قد يسعون بلا رحمة إلى استغلال الأفراد الضعفاء. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج أهداف مثل الهدف ١ بشأن الفقر والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ٨ بشأن العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي والهدف ١٠ بشأن الحد من عدم المساواة قد يعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية لأشكال الرق المعاصرة التي نوقشت أعلاه.

٤٧ - وهذا لا يعني أن أهداف التنمية المستدامة مثالية، لا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ولا أشكال الرق المعاصرة. وبالنسبة إلى الأخيرة، رغم أن إدراج المصطلح الجامع "الرق الحديث" في الغاية ٨-٧ يتيح توسيع نطاق تفسير ما يتوقع من الدول والجهات الفاعلة الأخرى، فإن إدراج الغاية في إطار الهدف ٨، بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، يخلق احتمال أن تصبح أشكال الرق التقليدية أشكالا ثانوية نسبة إلى انتهاكات سوق العمل في جهود التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعترف إطار التنمية المستدامة بتعرض الأشخاص المنحدرين من رقيق إلى الأذى أسوة بالأقليات الأخرى.

٤٨ - وهناك أوجه ضعف وثغرات فيما يتعلق بالقدرة الأوسع نطاقا للأهداف على معالجة أسباب وعواقب أشكال الرق المعاصرة من خلال تحسين الالتزام بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، إن لغة حقوق الإنسان ليست جزءا لا يتجزأ من الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لا تتناول ضعف الأقليات صراحة أسوة بمجموعات أخرى. كذلك، ليس من الواضح تماما كيف سنضمن اتساق السياسات وعدم قابليتها للتجزئة، فضلا عن اتقاء احتمال أن يترتب على تنفيذ الأهداف آثار ثانوية سلبية على حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن إدراج غاية محددة بشأن الرق والتحسينات الأوسع نطاقا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠ هي مدعاة للاحتفال وتتيح فرصة تاريخية للدول

الأعضاء، والمجتمع الدولي والمؤسسات التجارية وغيرها من أصحاب المصلحة لبذل مزيد من الجهود للقضاء الكامل على أشكال الرق المعاصرة.

دال - تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٤٩ - خطة عام ٢٠٣٠ خطة طموحة وبعيدة المدى. ومع ذلك فإنها تنير أسئلة خطيرة بشأن توافر القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف والغايات. وتشير التقديرات إلى ضرورة تأمين مبلغ يتراوح بين ثلاثة وخمسة تريليونات دولار لتمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال^(٤٠). ومن الحيوي تخصيص الموارد بالكامل لتنفيذ جميع الأهداف والغايات بنجاح بوصفها نتائج إنمائية مترابطة يعتمد الواحد منها على الآخر ويعززه، ولا يمكن أن يتحقق أي منها بمعزل عن الآخر. ويجب على الدول وغيرها من أصحاب المصلحة أن تتفادى أن تنتقي الأسهل منها والأنسب سياسيا لتنفيذه، كما حذرت من ذلك مجموعة من الخبراء بالإجراءات الخاصة في بيان صحفي صدر في تموز/يوليه ٢٠١٦^(٤١). ومن الضروري أن تقوم الدول والجهات الفاعلة الأخرى بمواءمة تمويل خطة عام ٢٠٣٠ مع التزاماتها بموجب القانون الدولي بتخصيص أقصى قدر من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أيضا تحقيق اتساق السياسات بين الإجراءات المتخذة لتنفيذ مختلف الأهداف، فضلا عن المبادرات الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والمجالات السياساتية المتصلة بها، بما فيها تلك المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وإدارة الحدود والهجرة. ولذلك من الضروري أن تعمل الدول والقطاع الخاص والجهات المانحة والمجتمع الدولي معا من أجل تعبئة الموارد اللازمة بغية تجنب الانتقائية فيما يتعلق بالأهداف وبالتالي لكفالة النجاح الشامل في تنفيذ الخطة وزيادة قدرتها على القضاء الكامل على أشكال الرق المعاصرة.

٥٠ - وعلى النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة تمويل التنمية التي وافقت عليها الدول قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ رسميا، فإن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل التنمية في بلدانها، بما في ذلك تنفيذ الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة. ومن المسلم به أن الدول لديها قدرات وقيود مختلفة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف ويواجه العديد من البلدان أوضاعا مالية صعبة. ولكن هناك وسائل عديدة يمكن للبلدان أن تلجأ إليها لتعبئة مزيد من الموارد للتنمية وحقوق الإنسان والقضاء الكامل والفعال على أشكال الرق المعاصرة. ويقدر أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تخسر سنويا ٣,١ تريليونات دولار بسبب التهرب من دفع الضرائب، أي ما يعادل حوالي نصف إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في العالم^(٤٢). وعلاوة على ذلك، يقدر أن مبلغا يتراوح بين ٢١ تريليون و ٣٢ تريليون دولار مودع في ملاذات ضريبية خارجية^(٤٣). والتأثير الذي قد يكون لهذه الموارد على التنمية وحقوق الإنسان والقضاء الكامل والفعال على أشكال الرق المعاصرة تأثير عميق. ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي أمران أساسيان في كل من

United Nations Conference on Trade and Development, "UNCTAD: investing in Sustainable Development (٤٠) .Goals: part 1—action plan for private investments in SDGs" (Geneva, 2015)

(٤١) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20262#sthash.NJFbdQo3.dpuf

(٤٢) انظر HR/PUB/13/1.

(٤٣) Khan, *Delivering Development Justice*

البلدان النامية والبلدان ذات الدخل العالي. والبلدان النامية يمكن أن تكون عرضة جدا لفقدان الإيرادات الضريبية. والمبلغ الضائع عال نسبيا مقارنة بالمبالغ التي تنفق على الخدمات العامة وهذه البلدان كثيرا ما تكون لديها قواعد ضريبية منخفضة، بسبب أوجه القصور في السياسات والنظم، وفي كثير من الحالات، فإن قدرا كبيرا من سوق العمل لديها يقع ضمن القطاع غير الرسمي. ولو استطاع جميع البلدان النامية أن يحدد مجرد ١٥ في المائة من دخلها القومي كإيرادات ضريبية، لأمكن تأمين ما قيمته ١٩٨ بليون دولار من الإيرادات الإضافية واستخدامها لتنفيذ الأهداف المتصلة بالتنمية المستدامة^(٤٤). ويجرم التهرب الضريبي أيضا البلدان المرتفعة الدخل من الموارد وهي تخسر أكثر بالقيمة المطلقة. وبالنظر إلى البيئة المالية المقيدة على نحو متزايد بشروط المذاهب الاقتصادية الليبرالية، والأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨، فضلا عن انعدام المساواة الحاد في العديد من البلدان، لذلك فإن هذه الموارد هي موارد ثمينة يمكن أن تسهم في تحسين الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا، والتي يمكن أن تشمل ضحايا أشكال الرق المعاصرة، و/أو تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية إلى البلدان النامية.

٥١ - والديون السيادية هي مصيدة كبيرة أخرى للموارد يمتثل أن تحرم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الموارد وأن تقوض اتساق السياسات في مجال التنمية المستدامة. فنسبة الإيرادات الحكومية التي تنفق على مدفوعات الديون الخارجية نسبة كبيرة. فعلى سبيل المثال، أنفقت السلفادور ١٨ في المائة وجامايكا ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥ على أقساط تسديد الديون لأهمها لا تستوفيان معايير مخططات تخفيف أعباء الديون^(٤٥). والمدفوعات الخارجية العادية تحول موارد كبيرة بعيدا عن البلدان النامية والمتوسطة الدخل التي كان يمكن إنفاقها على الخدمات العامة والبرامج الإنمائية. وتستجيب الحكومات أيضا بانتظام لأزمات الديون الخارجية من خلال تخفيض وتجميد الإنفاق على القطاع العام، وبرامج التقشف وترشيده الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الرعاية الصحية وأحكام الحد الأدنى للأجور.

٥٢ - وينبغي للحكومات أيضا أن تنظر في مسألة الإنفاق العسكري. إذ يقدر بأن الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٦ ازداد بنسبة ٠,٤ المائة وبلغ ١,٦٩ تريليون دولار^(٤٦). والنظر في خيارات نزع السلاح في العالم وإعادة توزيع الأموال لتنفيذ الأهداف يمكن أن يدفع خطة عام ٢٠٣٠ شوطا كبيرا إلى الأمام ليس من خلال تعبئة الموارد فحسب، بل أيضا من خلال المساهمة في تعزيز السلام العالمي.

٥٣ - وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الأهداف تقع على عاتق الحكومات الوطنية، يلعب القطاع الخاص والجهات المانحة دورا هاما في توفير وتعبئة الموارد. وقد اضطلعت الأعمال التجارية بدور قوي في وضع الأهداف، بما في ذلك من خلال الفريق الرفيع المستوى الذي سمح للشركات بالمشاركة في العملية التشاورية. وبناء على ذلك، فإن التوقعات عالية من القطاع الخاص ليضطلع بدور في تنفيذ الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن الوعي بهذه الأهداف في القطاع الخاص أمر هام؛ وتبين البحوث

(٤٤) انظر HR/PUB/13/1.

(٤٥) Khan, *Delivering Development Justice*

(٤٦) انظر www.sipri.org/research/armament-and-disarmament/arms-transfers-and-military-spending/military-expenditure

التي أجرتها شركة برايس وترهاوس كوبرز أن ٩٢ في المائة من الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية كانت على علم بالأهداف، بالمقارنة مع نسبة ٣٣ في المائة من المواطنين^(٤٧). بيد أن الدراسة الاستقصائية ذاتها أشارت أيضا إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن تنفيذ الأهداف والأفضليات بين الأهداف وعدم الاستعداد للانخراط في القضايا التي لا تتوافق مع مصالح الشركات. وثمة استعداد لدى الشركات التي استطلعت آراؤها لانتقاء ما يعجبها من الأهداف ونبد ما لا يتلاءم مع أولوياتها التجارية أو تجاهل وجوده. وجاء الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الذي يشمل الغاية ٨-٧، في أعلى مرتبة برأي الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم من حيث الأثر المتصور للأعمال التجارية على الهدف وكيف يمكن أن يشكل الهدف فرصة تجارية^(٤٨). وترى المقررة الخاصة أن قطاع الأعمال التجارية يستطيع أن يقدم الكثير في سبيل تنفيذ الغاية ٨-٧ وفي جهود القضاء على الرق على نطاق أوسع. ومن الضروري، مع ذلك، أن تكفل الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص احترام حقوق الإنسان في مساهمتها في خطة عام ٢٠٣٠ وفي الأنشطة التجارية على نطاق أوسع. وهذا النهج الشامل والقائم على الحقوق يتماشى مع التزامات المؤسسات التجارية في إطار الركيزة الثانية من مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأخرى ذات الصلة من "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون 'الحماية والاحترام والانتصاف'"^(٤٩).

٥٤ - وإن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق إمكاناتها فيما يتعلق بالقضاء على أشكال الرق المعاصرة ليسا مقتصرين على توافر القدرات والموارد. ولا بد من توفر قدر كبير من الإرادة السياسية لتحدي هياكل السلطة الضمنية والصريحة التي غالبا ما تدعم استمرار انتشار أشكال الرق المعاصرة. وتعييدات موازنة الموارد والمساهمات من مختلف أصحاب المصلحة، وكفالة الاتساق السياسي في السياسات والبرامج ذات الصلة وحشد الإرادة السياسية لتحدي هياكل السلطة الضمنية والصريحة يتطلب التنسيق والتعاون والقيادة على الصعيد الدولي.

٥٥ - وردا على ذلك، قام أصحاب المصلحة المتعددون بمبادرات لحشد الدعم والموارد من أجل أهداف وغايات معينة. وكمثال على ذلك، "تحالف ٧-٨"، وهو شراكة عالمية ملتزمة باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالأشخاص وعمل الأطفال، وفقا للغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة. ويهدف "تحالف ٧-٨" إلى الجمع بين طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من أجل التعجيل بالعمل المتعلق بالغاية ٧-٨، وإجراء بحوث وتبادل المعارف وتشجيع الابتكار وزيادة وتعبئة الموارد. والتحالف لا يزال في مهده، ولكن المقررة الخاصة تعزز التواصل معه بصورة مستمرة وهي تشجع جميع أصحاب المصلحة على أن يجذوا حذوها ودعم عمله. والمقررة الخاصة على علم أيضا بوجود تحالفات أخرى لأصحاب المصلحة المتعددين لدعم تنفيذ الأهداف، مثل الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، بهدف تنفيذ الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة. ولهذه المبادرات دور هام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بيد أن هناك قلقا من أن الطريقة التي تتخذ بها هذه المبادرات استجابة لغايات محددة يمكن أن تؤدي إلى بعثرة جهود التنفيذ والسماح بانتفاء الأهداف.

(٤٧) PwC, "Make it your business: engaging with the Sustainable Development Goals", 2015.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) A/HRC/17/31، المرفق.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - تحقيق التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال الرق المعاصرة

٥٦ - إن إنهاء جميع أشكال الرق المعاصرة وتحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب نهجاً متعدد الجوانب، كتطوير الاستجابات الوطنية الشاملة لأشكال الرق المعاصرة، مثلاً، التي ينبغي أن تجمع بين سيادة القانون الفعالة، والأطر القانونية الوطنية الشاملة والأطر المؤسسية والسياساتية القوية، وحظر التمييز والقضاء عليه، وحماية الطفل حماية فعالة، وتوفير حماية وتنظيم قويين لسوق العمل، والرقابة الفعالة لقطاع الأعمال والمساواة التامة في الوصول إلى العدالة.

٥٧ - ولكي تكون النهج الوطنية إزاء القضاء على الرق نهجاً فعالة، فإنها يجب أن تكون متأصلة في الإنجاز الناجح للتنمية المستدامة القائمة على الاحترام العام لقواعد ومبادئ حقوق الإنسان. وفي حين أن التدابير التشريعية والسياساتية الوطنية لإنهاء أشكال الرق المعاصرة تدابير هامة جداً، فإنها لن تكون فعالة في القضاء على جميع أشكال الرق المعاصرة إذا لم تعالج الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية العالمية البنوية والهيكليّة التي تسمح بانتشارها. ولذلك فإن إنهاء أشكال الرق المعاصرة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الأوسع نطاقاً لمكافحة الفقر والتخلف وعدم المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية القائمة على حقوق الإنسان والعدالة للجميع.

٥٨ - والتقدم نحو التنفيذ الكامل والفعال للتنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان لا يتطلب بالضرورة إلغاء العولمة. فزيادة التكامل العالمي ينطوي على إمكانات دعم الجهود الرامية إلى كفاءة القضاء التام على جميع أشكال الرق المعاصرة ومثل هذا التقدم. بيد أن التحولات الأساسية في الطريقة التي تنظم فيها الحكومات العمليات التي تسهم في العولمة تحولات لازمة لمواجهة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وإحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف. وهذه التحولات يجب أن تخطو نحو نموذج من الحوكمة العالمية يستند إلى المساواة والتحرر من الفقر والحصول الفعلي على عمل لائق، والمساواة بين الجنسين، وقبل كل شيء احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين.

باء - توصيات إلى الدول الأعضاء

٥٩ - من أجل معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لأشكال الرق المعاصرة لتحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ خطوات فورية من أجل معالجة عدم المساواة كجزء من الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛

(ب) تسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر تمشياً مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الفقر؛

- (ج) العمل مع منظمة العمل الدولية، وقطاع الأعمال والشركاء الآخرين على تطوير فرص جديدة للعمل اللائق، كجزء من الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛
- (د) كفالة كفاية قوانين تنظيم العمل لحماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة تمشيا مع الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال للهدف ٨؛
- (هـ) زيادة وتعزيز التدابير الرامية إلى التعجيل في التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بما يتمشى مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسين؛
- (و) كفالة اتساق السياسات بين هذه الجهود الرامية إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية لأشكال الرق المعاصرة كجزء من التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والمجالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك سياسات التجارة والاستثمار، وإدارة الهجرة والحدود؛
- (ز) وضع نهج وطنية شاملة من أجل القضاء الكامل والفعال على أشكال الرق المعاصرة لتحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) إنشاء نظم وطنية لسيادة القانون تحمي حقوق الإنسان لجميع الناس، يديرها مختصون من القضاة والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المدربين على القضاء على أشكال الرق المعاصرة؛
- (ط) كفالة تجريم أشكال الرق المعاصرة بوصفها جرائم محددة ضمن الأطر القانونية الوطنية، وفرض عقوبات تتناسب مع الجرائم؛
- (ي) تطوير أطر مؤسسية وسياساتية قوية تكفل التنفيذ الفعال للقوانين التي تجرم جميع أشكال الرق المعاصرة؛
- (ك) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمعالجة الأسباب والمظاهر الجذرية للتمييز ضد الأقليات التي تتعرض لأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك النساء والأطفال والشعوب الأصلية والناس الذين يعتبرون من الطبقات الدنيا والعمال المهاجرون، كجزء أساسي آخر من التنفيذ الفعال للهدف ١٠؛
- (ل) سن تدابير لدعم حقوق الأطفال وحمايتهم من العمل والاسترقاق، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والتجنيد القسري كجنود والتسول القسري والعبودية المنزلية؛
- (م) إزالة القيود المفروضة على إنشاء نقابات ديمقراطية وكفالة الاحترام المستمر لحقوق العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان في تكوين جمعيات؛
- (ن) وضع وإنفاذ نظم وطنية قوية بشأن التفتيش العمالي الحرفي لتحديد حالات أشكال الرق المعاصرة؛
- (س) وضع رقابة فعالة على الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال وضع متطلبات شفافة واضحة وفعالة لسلاسل التوريد يمكن أن تيسر اكتشاف ومعالجة أشكال الرق المعاصرة؛

- (ع) الحظر الصريح لممارسات التوظيف الاحتيالي والممارسات المسيئة التي هي أحد الأسباب الرئيسية لأشكال الرق المعاصرة في سلاسل التوريد واعتماد تدابير لتنظيم التوظيف؛
- (ف) وضع نهج شامل ومتعدد الأوجه لضمان وصول ضحايا أشكال الرق المعاصرة إلى القضاء وطلب الانتصاف لما أصابهم من ضرر، تمشيا مع التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة في تقريرها المواضيعي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين.
- ٦٠ - لتحقيق التنسيق والتعاون الدوليين بشأن الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي للدول الأعضاء القيام أيضا بما يلي:
- (أ) المشاركة مشاركة نشطة مع "تحالف ٧-٨"، وتوفير الدعم التقني والمالي له، لدعم الغاية ٧-٨ دعما فعالا في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) وضع استراتيجيات قوية لتعبئة الموارد لضمان توافر الموارد اللازمة للاستثمار في تنفيذ الهدف ٨ وجميع أهداف التنمية المستدامة. ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تنظر في خيارات معالجة التهرب الضريبي، واستعراض الإنفاق العسكري، وزيادة تخفيف عبء الديون؛
- (ج) كفالة اتساق السياسات والتنسيق بين مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين لدعم التنفيذ الكامل والفعال للأهداف؛
- (د) الاستثمار في نظم الرصد والتقييم الفعالة والتشاركية والشفافية لرصد تنفيذ الهدف ٨، بما في ذلك الغاية ٧-٨، وجميع الأهداف والغايات الأخرى.

جيم - توصيات إلى أصحاب المصلحة الآخرين

- ٦١ - ينبغي لوكالات الأمم المتحدة القيام بما يلي:
- (أ) تيسير التعاون والتنسيق بين مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) ضمان وضع برامج فعالة لمعالجة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوض التنمية المستدامة وتمكن أشكال الرق المعاصرة؛
- (ج) دعم البلدان في وضع خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ الأهداف، بما في ذلك الهدف ٨ والغاية ٧-٨، بما في ذلك وضع خطط واضحة لتعبئة موارد كافية؛
- (د) وضع برامج قطرية محددة لكفالة التنفيذ الفعال للأهداف، بما في ذلك الهدف ٨ والغاية ٧-٨.
- ٦٢ - ينبغي للقطاع الخاص القيام بما يلي:
- (أ) تقديم مساهمات مالية وموارد وتوفير القيادة في تنفيذ الأهداف، بما في ذلك الهدف ٨ والغاية ٧-٨؛
- (ب) ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في سياق المساهمة في تنفيذ الأهداف. وينبغي لهم اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنفيذ وتفاذي انتقاء الغايات التي يساهمون فيها؛

(ج) كجزء أساسي من مساهماتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كفالة الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان في جميع أنشطتهم التجارية المنشأة في إطار الركيزة الثانية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بشكل خاص بأشكال الرق المعاصرة وتحقيق الغاية ٧-٨، ينبغي للشركات التجارية مراعاة العناية الواجبة المستمرة المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع الأنشطة التجارية في سلاسل التوريد لهذه الشركات؛

(د) المشاركة بنشاط، إلى جانب الدول الأعضاء، في "تحالف ٧-٨". وينبغي أن تقدم مساهمات فنية ومالية وموارد إلى "تحالف ٧-٨" لضمان مساهمته الفعالة في إنجاح تنفيذ الغاية ٧-٨.

٦٣ - ينبغي للجهات المانحة القيام بما يلي:

(أ) اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تقديم الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك ضمان العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان بالنسبة لجميع المشاريع التي تمولها؛

(ب) كفالة إعطاء الأولوية للقضاء على الرق في البرامج والمبادرات الإنمائية المستدامة باعتباره جزءاً أساسياً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) دعم البرامج التي تعالج الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوض تحقيق التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان وتمكن أشكال الرق المعاصرة؛

(د) المشاركة الفعالة في "تحالف ٧-٨" وتقديم الدعم له، ولسائر مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى تيسير التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - ينبغي لمنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

(أ) وضع برامج وبذل جهود أكبر لتنفيذ الهدف ٨ والغاية ٧-٨، والأهداف الأوسع نطاقاً؛

(ب) المساهمة في "تحالف ٧-٨" وغيره من مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى ضمان تنفيذ الأهداف.